

مجمع

**FINACO**  
Accounting & Advisory



العامّة للمراجعة والتصريف **GEM**  
مرسمة بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

## تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية

للشركة التونسية للبنك



المختومة في 31 ديسمبر 2016

18 مكرر الشارح الرئيسي - ضفاف البحيرة  
الهاتف : 31 403 993 - الفاكس : 32 403 993  
البريد الإلكتروني : finaco@topnet.tn

11 شارع عبد الرحمان عزام - منبليزير - 1002 تونس  
الهاتف : 71 904 572 - الفاكس : 71 906 136  
البريد الإلكتروني : bma.gem@planet.tn



## الفهرس

- 1..... التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016
- 6..... التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016

تونس في 08 ماي 2017

## الشركة التونسية للبنك

## التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016

## السيدات والسادة المساهمون،

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي تفضّلتم بتكليفنا بها، نقدّم لكم فيما يلي تقريرنا العام حول القوائم المالية للشركة التونسية للبنك للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 والمصاحبة لهذا التقرير، إضافة إلى الفحوصات الخاصة التي نصّ عليها القانون وكذلك المعايير المهنية.

## 1. التقرير حول القوائم المالية:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المصاحبة والمختومة في 31 ديسمبر 2016 والتي تتضمن الموازنة، قائمة التعديلات خارج الموازنة، قائمة النتائج، جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية. وتظهر هذه القوائم المالية مجموعا صافيا للأصول يبلغ 8 279 232 ألف ديناراً وأموالا ذاتية إيجابية بقيمة 736 605 ألف دينار ونتيجة إيجابية صافية تقدر بـ 40 518 ألف ديناراً تمّ ضبطها دون اعتبار مدخرات إضافية مقدرة بـ 44 336 ألف ديناراً وذلك تطبيقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2015 بتاريخ 22 جويلية 2015 والذي نصّ على إجراءات استثنائية لفائدة شركات القطاع السياحي.

## 2. مسؤولية هياكل التسيير في إعداد وعرض القوائم المالية:

إن إعداد القوائم والبيانات المالية هو من مسؤولية هياكل تسيير الشركة التونسية للبنك ومجلس إدارتها. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز منظومة رقابة داخلية تمكن من إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية. كما تشمل اختيار وتطبيق الطرق المحاسبية الملائمة وتحديد التقديرات المحاسبية إزاء مختلف الوضعيات الممكنة.

## 3. مسؤولية مراقبي الحسابات:

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول القوائم المالية للبنك اعتمادا على الاختبارات وأعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بعملية التدقيق وفقا للمعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول على أن القوائم والبيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة.

وتتضمن عملية التدقيق تقييما للإجراءات والتراتب المتبعة وفحصا للأدلة على أساس الاختبار، كما تشمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

وفي اعتقادنا فإن الأعمال التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا لإبداء رأينا حول هذه القوائم والبيانات المالية.

#### 4. أساس الرأي بالتحفظ:

نتيجة لأعمال التدقيق التي قمنا بها واعتمادا على ما تقتضيه المعايير المحاسبية، فإن القوائم المالية الموضوعة على ذمتكم تلقى منا التحفظات التالية:

#### 1-4. وقع الحد من أعمالنا بالنظر إلى:

- غياب ترقيم حديث مسند من قبل وكالة ترقيم و/أو قوائم مالية محينة ومدققة من قبل مراقب حسابات مكلف قانونيا، وذلك للعديد من الحرفاء الذين تعلقت بهم تعهدات لفائدة القطاع المالي تتجاوز سقفي 25 مليون دينار و 5 مليون دينار كما ورد بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.
  - غياب جرد مادي للضمانات المسلمة للبنك من قبل حرفائه بالإضافة إلى عدم توفر المؤيدات الخاصة بقيمة بعض الضمانات العينية المقدمة لفائدة البنك على غرار تقارير الاختبارات وذلك خلافا للتشريع الجاري به العمل.
- ولا يمكننا بالتالي تحديد الانعكاسات السلبية أو الإيجابية المحتملة على نتيجة السنة المالية والأموال الذاتية للبنك والتي قد تنتج عن جرد الضمانات المقدمة لفائدته وعن الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر المالية الخاصة بتقييم تعهدات بعض الحرفاء.

2-4. تسجل الأرصدة المحاسبية للتعهدات الواردة بعنوان "مستحقات على الحرفاء"، "أصول أخرى" و "التعهدات خارج الموازنة"، فارقا سلبيا مقارنة بأرصدة التعهدات الواردة بقاعدة المعلومات المعتمدة من طرف البنك. ويقدر هذا الفارق بـ 8 092 ألف دينار والذي يتوجب على هياكل البنك تبريره.

3-4. تبرز قائمة التعهدات خارج الموازنة المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 تعهدات مقدمة من قبل البنك وتعهدات مسندة لفائدته بقيمة تبلغ تباعا 1 609 832 ألف دينار و 1 418 553 ألف دينار. وقد وقع إعداد هذه القائمة خارج التطبيقية المحاسبية على أساس جرد منجز من قبل مختلف هياكل البنك. ولا يمكننا بالتالي تأكيد شمولية هذه التعهدات.

4-4. لم يقيم البنك بعد بوضع نظام محاسبي خاص بالعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية وذلك خلافا للمعيار المحاسبي التونسي عدد (23) المتعلق بمعالجة هذه العمليات في المؤسسات البنكية. ولا تمكن هذه الوضعية من تحديد تأثير هذه العمليات على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية للبنك.

5-4. تحتوي بنود الموازنة المتعلقة بـ "الخزانا والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية" و "المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية" و "إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية" على مبالغ عالقة تخص أساسا "حسابات البنك المركزي بالدينار" و "حسابات البنك المركزي بالعملة الأجنبية" و "حسابات البنوك والمراسلين الأجانب".

كما تبرز حسابات "البنوك والمراسلين المحليين" وحسابات "البنك المركزي BDET – BNDT" أرصدة قديمة وغير متحركة والتي تم تخصيص مدخرات في شأنها دون أن تتم مقاربتها وتصفيها.

(أنظر الإيضاحات حول القوائم المالية عدد 1.3، 2.3، و8.3)

من جهة أخرى تحتوي حسابات "الأصول والخصوم الأخرى" على أرصدة قديمة وغير متحركة تبلغ تباعا 10 480 ألف دينار و16 293 ألف دينار بالإضافة إلى وجود مبالغ عالقة تخصّ أساسا "حسابات ما بين الوحدات المحاسبية للمقر الرئيسي والفروع" (بالدينار التونسي وبالعملة الأجنبية) وحسابات "المقاصّة الالكترونية".

هذا ولم يتم استكمال أعمال تبرير وتصفية الأرصدة القديمة الغير متحركة والعمليات العالقة والتي شرع في إنجازها البنك خلال سنة 2014 وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

وبالتالي فإنه لا يمكننا تحديد انعكاس نتائج أعمال التصفية بصفة دقيقة على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية ونتيجة السنة المحاسبية للبنك.

6-4. بلغ الرصيد المحاسبي لديون بعض الشركات والمؤسسات العمومية التي تكفلت الدولة بخلاصها والمعادة جدولتها على فترة تتراوح بين 20 و25 سنة بدون فائض، طبقا للفصل 25 من قانون المالية لسنة 1999 ما قدره 35 349 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

وتقدّر القيمة الصحيحة لهذه الديون اعتمادا على تحيين مجموع الإيرادات المستقبلية على أساس نسبة الفائدة السائدة بالسوق بـ 26 804 ألف دينار وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة (7) من المعيار المحاسبي التونسي عدد (3) المتعلق بالمداخيل.

ويكون بذلك نقص القيمة الغير مدوّن من قبل البنك 8 545 ألف دينار.

7-4. بلغ رصيد الصندوق الاجتماعي بتاريخ 31 ديسمبر 2016 ما قدره 8 652 ألف دينار بينما يسجل حساب القروض المدوّن في نفس التاريخ مبلغا قدره 20 154 ألف دينار أي بفارق يقدر بـ 11 502 ألف دينار ناتج عن التغييرات المتتالية في طرق تسجيل العمليات بهذا العنوان.

وقد باشرت مصالح البنك تبرير هذا الفارق منذ جوان 2016 غير أن نتائج هذه الأعمال لم تقع ترجمتها على مستوى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016.

8-4. خلافا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 96-112 المؤرّخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، لم يتم البنك بمقاربة نتائج الجرد المادّي للأصول الثابتة المادية والغير المادية مع المعطيات المحاسبية الخاصّة بهذه الأصول بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

وفي غياب هذه المقاربة، لا يمكننا تأكيد وجود وشمولية الأصول الثابتة المادية والغير مادية والتي تسجّل رصيدا محاسبيا صافيا يقدر بـ 99 183 ألف دينار.

## 5. الرأي بالتحفظ حول القوائم المالية:

برأينا وباستثناء ما تم ذكره بالفقرات من 1.4 إلى 8.4 فإن القوائم المالية المصاحبة لهذا التقرير تعطي صورة عادلة وصادقة، وتعبّر بأمانة عن كافة النواحي الجوهرية للوضع المالي للشركة التونسية للبنك ونتيجة نشاطها وتدققاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

## 6. ملاحظات ما بعد الرأي:

دون أي تأثير على رأينا نودّ لفت انتباهكم إلى الملاحظات التالية:

1-6. تحتوي الأموال الذاتية للبنك على مبلغ وقع تخصيصه من قبل الدولة التونسية بقيمة 117 مليون دينار بمقتضى القانون المصادق عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي خلال شهر سبتمبر 2012 والذي تم إبرام اتفاقية في شأنه بين الدولة التونسية والشركة التونسية للبنك بتاريخ 09 أكتوبر 2012. وعملا بمقتضيات الفصل 4 من هذه الاتفاقية، يتم إرجاع هذا المبلغ بعد انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ إمضاء الاتفاقية وبعد استعادة البنك لتوازناته المالية.

2-6. كما هو مبين بالإيضاح حول القوائم المالية عدد 6.1.4 يدافع البنك في قضية ضدّ شخص أجنبي يطالب باسترجاع سندات خزينة بقيمة سبعة ملايين دولار أمريكي يدعي أنه قام بإيداعها لدى البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا. وقد صدر حكم ابتدائي ضد الشركة التونسية للبنك لإرجاع هذه السندات أو ما يعادلها مع الفوائد. وقد استأنف البنك هذا الحكم وحددت أول جلسة لشهر أكتوبر 2017. ولم يخصص البنك مدخرات في الغرض وذلك في انتظار مآل هذه القضية.

## 7. الفحوصات الخصوصية :

لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية طبقا للقانون ووفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في الجمهورية التونسية:

1-7. اعتمادا على فحصنا للمعلومات المالية الواردة بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة حول تصرف سنة 2016 فإنّه ليست لدينا ملاحظات حول أمانة هذه المعلومات وتطابقها مع القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016.

2-7. تطبيقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للشركة التونسية للبنك والخاصة بإعداد وتقديم القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016.

ونشير إلى أن أعمالنا أفضت إلى وجود بعض النقائص التي من شأنها أن تؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتخصّ أساسا النظام المعلوماتي والأنظمة المعلوماتية المتصلة.

علما وأننا بصدد مناقشة هذه النقائص مع مختلف هيكل البنك وسيقع على إثرها موافاة الإدارة العامة بتقريرنا في الغرض.

3-7. تطبيقاً للفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات الضرورية الخاصة بمسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك وليست لدينا أية ملاحظات حول تطابق إجراءات مسك هذه الحسابات مع التشريع الجاري به العمل.

#### مراقبي الحسابات

عن / مجمع فيناكو - أ.ب.س  
يحي الزواتبي

عن / العامة للمراجعة والتصرف  
علي بن محمد

تونس في 08 ماي 2016

## الشركة التونسية للبنك

## التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016

السيدات والسادة المساهمون،

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 من سنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم بالاتفاقيات والعمليات المبرمة أو المتواصلة إلى غاية 31 ديسمبر 2016، والتي تدخل تحت طائلة الفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التحقق من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات أو العمليات وتدوينها الصحيح ضمن القوائم المالية وليس من مهامنا البحث على وجه التحديد وبصفة معمّقة على الوجود المحتمل لهذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن أن نقدّم لكم على أساس المعلومات التي تم مدنا بها وتلك التي تحصلنا عليها من خلال إجراءات التدقيق، خصائصها وشروطها الأساسية دون إبداء رأينا حول جدواها ومبرراتها.

ويرجع لكم تقييم الفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

## 1. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال سنة 2016 ما عدا أجور المسيرين:

1-1. قام البنك بإبرام اتفاقية مع الشركة الفرعية " STB Moyens Généraux " تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصريف الخاصة بشركة " STB Moyens Généraux " .

وقد بلغت قيمة الأعباء المسجلة الخاصة بسنة 2016 والمتعلقة بخدمات التنظيف ما قدره 3 244 ألف دينار.

1-2. قام البنك بإبرام اتفاقية مع الشركة الفرعية " STB Sécurité Gardiennage " تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون حراسة مع الأخذ بعين الاعتبار للساعات الإضافية والأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصريف الخاصة بشركة " STB Sécurité Gardiennage " .

وقد بلغت قيمة الأعباء المسجلة الخاصة بسنة 2016 والمتعلقة بخدمات الحراسة ما قدره 2 730 ألف دينار دون اعتبار الأداء.

## 2. اتفاقيات وعمليات منجزة خلال السنوات الفارطة ما عدا أجور المسيرين:

- 1-2. قام البنك بإبرام الاتفاقيات التالية مع الشركة الفرعية "STB FINANCE" :
- فوّض البنك الشركة الفرعية "STB FINANCE" للتصرف في العمليات على سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبه لفائده أو لفائدة حرفائه وتحيل شركة "STB FINANCE" ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى الشركة التونسية للبنك.
  - كلّفت الشركة التونسية للبنك شركة "STB FINANCE" بالقيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة. وتتقاضى شركة "STB FINANCE" بعنوان هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدر بـ 40 000 دينار دون اعتبار الأداءات.
  - تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل محفظات الأسهم المكتتبه لفائدها أو لفائدة حرفائها إلى الشركة الفرعية "STB FINANCE". وتحيل هذه الأخيرة لفائدة البنك عمولة سمسة (*Commission de courtage*) تعادل 40 % من العمولات المفوترة من قبلها والمتعلقة بالعمليات المتأتية من شبكة فروع الشركة التونسية للبنك. ونشير إلى أن البنك لم يتقاضى أية عمولة بهذا العنوان خلال سنة 2016. في المقابل تمنح الشركة التونسية للبنك عمولة تقدر بـ 0,2 % على كل العمليات التي تكلف شركة "STB FINANCE" بإنجازها على أن يقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. ونشير إلى أن البنك قام بإحالة قاعدة المعلومات الخاصة بالسندات المكتتبه إلى شركة "STB FINANCE" وذلك بتاريخ 26 سبتمبر 2016.
  - 2-2. تحتوي الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك على أموال وقع تخصيصها من قبل الدولة التونسية بقيمة 117 مليون دينار بمقتضى القانون عدد 17-2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، والتي تتعلق بإمكانية إرجاع بعد خمس سنوات وإثر استرجاع البنك لتوازنه المالي.
  - 3-2. بمقتضى الاتفاقية المبرمة على إثر قرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 02 جوان 2011، أسند البنك للشركة الفرعية "البنك الفرنسي التونسي"، قرضا بقيمة 70 مليون دينار مشفوعا بضمان من الدولة التونسية ويمتد على ثلاث أشهر قابلة للتجديد بنسبة فائدة تقدر بـ 5.25 %.
  - 4-2. أبرم البنك اتفاقيات تمويل في شكل حسابات جارية للشركاء مع الشركات الفرعية التالية:

(بحساب الألف دينار)

الشركات الفرعية	الرصيد بتاريخ 2016/12/31	خدمة الدين	فوائد سنة 2016
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	56 250	TMM+0.5%	2 776
عقارية الشارح	24 371	TMM+2%	-
شركة ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
نزل SMT. Maison Blanche	1 623	بدون فوائد	-
<b>المجموع</b>	<b>95 044</b>		<b>2 776</b>

5-2. أبرم البنك عدّة اتفاقيات مع الشركة الفرعية "الشركة التونسية للبنك ذات رأس مال مخاطرة" (STB SICAR) للتصرّف في صناديق ذات رأس مال مخاطرة، والمفصّلة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

(بحساب الألف دينار)

الصندوق	تاريخ الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 31-12-2016
FG STB 1	22/03/1999	8 000	4 727
FG STB 2	23/02/2001	8 000	5 130
FG STB 3	05/05/2001	5 000	4 048
FG STB 4	23/02/2002	6 500	6 011
FG STB 5	31/10/2003	6 824	6 045
FG STB 6	13/09/2004	2 707	2 063
FG STB 7	28/11/2006	800	793
FG STB 8	28/03/2008	6 752	6 430
FG STB 9	23/03/2009	4 800	4 830
FG STB 10	23/03/2009	8 748	8 840
FG STB 11	12/01/2010	6 000	7 238
FG STB 12	12/01/2010	9 898	11 625
FG ID 1	28/12/2002	2 000	1 235
FG ID 2	28/12/2002	2 000	1 262
FG ID 3	22/09/2003	5 436	3 832
FG ID 4	15/06/2005	360	372
FG ID 5	30/09/2006	1 133	1 274
FG ID 6	29/03/2008	4 000	3 619
<b>المجموع</b>		<b>88 958</b>	<b>79 374</b>

وتتلخّص عمولات التصرف في هذه الصناديق كما يلي:

- عمولة سنوية دون اعتبار الاداءات بنسبة 1 % تحتسب اعتمادا على قيمة الأصول في آخر كل سنة محاسبية أو على القيمة الاسمية لسندات الصندوق، تدفع قبل خصم قيمة المصاريف والعمولات؛
  - عمولة الفاعلية المقدرة بـ 10 % أو 20 % من القيمة الزائدة المحقّقة على بيوعات الأسهم والحصص الاجتماعية والمرابيح الموزّعة؛
  - عمولة إنتاجية تساوي 10 % من قيمة إيرادات التّوظيفات المحقّقة من قبل هذه الصناديق.
- وقد قام البنك، خلال سنة 2016 بتسجيل أعباء جمالية بقيمة 1 042 ألف دينار بعنوان مختلف عمولات التّصرّف في هذه الصناديق.

6-2. تتلخص شروط عقود الكراء المبرمة بين الشركة التونسية للبنك وبعض الشركات الفرعية على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

الشركة الفرعية	معين الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنوية	أكرية سنة 2016
الطابق الأول	14,857	01/07/2004	5% من سنة الكراء الثانية	17,531
شركة STRC	16,989	01/09/2001	5% من سنة الكراء الثانية	20,294
الطابق الثالث	14,322	01/04/2005	5% من سنة الكراء الثانية	16,900
شركة STB FINANCE	52,073	01/11/2011	5%	61,447
شركة STB INVEST	23,718	01/12/2011	5%	27,988
شركة STB MANAGER	22,631	01/12/2011	5%	26,704
شركة SOFI ELAN	5,762	01/12/2011	5% كل سنتين ابتداء من السنة الثالثة للكراء	5,763
<b>المجموع</b>	<b>150,352</b>			<b>176,627</b>

7-2. بلغ رصيد القروض الرقاعية المكتتبه من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك والغير مسددة إلى تاريخ 31 ديسمبر 2016، ما قدره 33 932 ألف دينار وفيما يلي تفصيل هذه القروض لكل عضو:

بحساب الألف دينار

عضو مجلس الإدارة	القرض	نسبة الفائدة	المبلغ المكتتب	الرصيد بتاريخ 2016/12/31
	قرض 2011-صنف أ	6,10%	10 000	4 284
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	قرض 1/2008 صنف ج	TMM+1,75	2 000	1 200
	قرض 1/2008 صنف د	TMM+2	5 000	3 400
	قرض 2/2008	6,50%	10 000	5 625
	قرض 1/2010 صنف ب	5,30%	20 000	11 996
عبد القادر حمروني	قرض 1/2011 صنف أ	6,10%	8 000	3 427
	قرض 1/2012	6,15%	20 000	4 000
<b>المجموع</b>			<b>75 000</b>	<b>33 932</b>

8-2. يتقاضى البنك بعنوان إيداع سندات وأموال لفائدة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير " المدّخر"، "المستثمر" و"المستقبل" العمولات التالية:

- نسبة 0.05% من مجموع الأصول الصافية لشركة " المدّخر" وتحتسب بصفة يومية؛
- نسبة 0.1% من مجموع الأصول الصافية لشركة "المستثمر" وتحتسب بصفة يومية؛
- مبلغ ألف دينار (دون اعتبار الأداءات) يصرف بصفة سنوية من قبل شركة "المستقبل".

■ يتولى البنك وظيفة إيداع سندات صناديق " FCP DELTA" و" FCP EL HIKMA" والتي تقوم شركة "STB MANAGER" بالتصرف فيها:

ويتقاضى البنك عمولة بـ 0.1% (باعتبار الأداءات) من القيمة الصافية لأصول كل صندوق وتحتسب بصفة يومية.

■ كما يتولى البنك وظيفة إيداع سندات صناديق "FCP INNOVATION" و" FCP CAPITALIS PLUS" والتي تقوم شركة "STB FINANCE" بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك عمولة بـ 0.1% (دون اعتبار الأداءات) من القيمة الصافية لأصول كل صندوق وتحتسب بصفة يومية.

9-2. بلغ رصيد القروض الممنوحة من قبل البنك لفائدة مسيريه وأعضاء مجلس إدارته بتاريخ 31 ديسمبر 2016 ما قدره بـ 121 898 ألف دينار موزعة على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

أعضاء مجلس الإدارة	الرصيد بتاريخ 2016-12-31
مجمع بشير خلف الله	111 038
مجمع عبد القادر الحمروني	7 885
عبد الرزاق اللواتي	12
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	2 877
<b>المجموع 1</b>	<b>121 812</b>
المسيرين	الرصيد بتاريخ 2016-12-31
المدير العام المساعد	86
<b>المجموع 2</b>	<b>86</b>
<b>المجموع العام</b>	<b>121 898</b>

### 3. التّعهدات والالتزامات تجاه المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة:

3-1. تتفصّل تعهدات والتزامات البنك نحو مسيريه والمنصوص عليها بالفصل 200 من مجلة الشركات التجارية على النحو التالي:

▪ وقع تحديد أجر المدير العام بمقتضى الأمر الحكومي عدد 968-2015 بتاريخ 06 أوت 2015 ويتكوّن الأجر الشهري الخام من جزء قارّ وجزء متغير.

ويتمثل الجزء القار في أجر شهري خام يقدر بـ 28 013 دينارا أي ما يعادل 16 000 دينارا كأجر شهري صافي. ويقع ضبط الأجر المتغير من قبل لجنة التعيينات والتأجير على ضوء المعطيات المضمنة بعقد الأهداف على أن لا يتعدى هذا الأجر 50 % من الأجر القار.

ويتمتع المدير العام بالامتيازات العينية التالية:

- حصّة شهرية بـ 500 لتر من الوقود وسيارة وظيفيّة،
- سيارة وظيفية ثانية تخصص للاستعمالات الشخصية مع حصّة وقود شهرية تقدر بـ 250 لتر،
- التّكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية،
- التّكفل بكل المصاريف التي تدخل في إطار إنجاز مهمته بعد الاستظهار بالمؤيدات (مصاريف التنقل، مصاريف المهمات بالخارج...)

▪ تمّ تحيين تأجير المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة المجتمع بتاريخ 09 نوفمبر 2016 ويتكوّن من جزء قار وجزء متغير وجملة من الامتيازات العينية.

ويتمثل الجزء القار في أجر شهري خام يقدر بـ 4 767 دينارا أي ما يعادل 2 670 دينارا كأجر شهري صافي. ويقع ضبط الأجر المتغير من قبل لجنة التعيينات والتأجير على ضوء المعطيات المضمنة بعقد الأهداف على أن لا يتعدى هذا الأجر 50 % من الأجر القار.

ويتمتع المدير العام المساعد بحصّة شهرية من الوقود بحساب 400 لتر شهريا وسيارة وظيفية بالإضافة إلى التّكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية.

▪ بلغت القيمة الخام لمكافآت الحضور المسندة خلال سنة 2016 بعنوان السنة المالية 2015 ما قدره 191 500 دينار وذلك وفقا لقرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 جويلية 2016.

▪ بلغ تأجير الثلاث لجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير بعنوان سنة 2016 مبلغا قدره 39 000 دينار.

2-3. تتفصّل تعهّدات والتزامات البنك نحو مسيريه وأعضاء مجلس إدارته والمدوّنة بالقوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2016 كما يلي:

بحساب الألف دينار

أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد		المدير العام		الامتيازات
الخصوم في 2016/12/31	أعباء السنّة	الخصوم في 2016/12/31	أعباء السنّة	الخصوم في 2016/12/31	أعباء السنّة	
164,000	144,000		103,005	-	313,409	امتيازات على المدى القصير
-	-	24,977	-	-	-	امتيازات لاحقة بعد نهاية الخدمة
164,000	144,000	24,977	103,005	-	313,409	المجموع

كما أن عمليات المراجعة التي قمنا بها لم تفرز وجود عمليات أخرى قد تندرج تحت طائلة الفصول المذكورة أعلاه.

#### مراقبي الحسابات

عن / مجمع فيناكو - أ.ب.س  
يجي الزواتبي

عن / العامة للمراجعة والتّصرف  
علي بن محمد